

أولاً- ان مورثهم المتوفى خدمة في التعليم والتدريس تسعة عشر عاماً وللقروف خارج اراتهم وهو صدور قرار تبعت التعليم في حينها ورفضه الانتماء الى حزب البعث المنحل ولاعتقاله مرات عدة واضغوط أمنية اعتبر مستقبلاً .

ثانياً- عمل مورثهم محرراً في صحف العراق / التابعة لوزارة الثقافة والاعلام . قررت الوزارة المذكورة نقل خدمته اليها ورفضه الانتماء الى حزب البعث رفض طلب نقل خدمته واستمر في عمله لعين وقتته بصفته موقف وقتي .

لذا طلبت المدعية - العمرة- النظر في منحهم الحقوق التقاعدية بانحاء قرار الرفض اعلاه . ونتيجة المرافعة العضورية العنوية اوضحت المدعية عريضة دعوها بانها تصد بأسرة المتوفى في عريضة الدعوى كونها زوجة المتوفى وان الفاصلة دليل هي ابنة المتوفى فاصدرت المحكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤ بالدعوى المرافعة ١٤/قضاء اداري /٢٠٠٥ حكماً حضورياً يقضي ببرد دعوى المدعية مطلة قرارها ان دائرة التقاعد العامة قد استندت الى المادة (٣) فقرة (٨) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل وحيث ان المادة (٩) من القانون المذكور عينت مرجعاً لتظعن بالقرار آلف الفكر لذا فلن محكمة القضاء الاداري غير مقتنعة بالتظرفي صحة القرار الصادر من دائرة التقاعد العامة .

(ينسخ)

ولعدم قناعة المدعية بالقرار المذكور طلبت نفضه للأسباب التي
وردتها بالتحفظ التمييزية المضمنة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ .






القرار -

لدى التطبيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن
التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً والذي عطف النظر
على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك ان محكمة
القضاء الاتاري قضت برد دعوى المدعية لصالحها عن نفسها وبموجب
وصايتها عن ابنها الفاضلة لاختساب خدمة مورثهم ساعي محمد عبد
الله التفاضية حيث رفضت مديرية التفاض العامة بقرارها ٢٩١٢٥١ /م
في ٢٠٠٥/١/٥ ذلك مستندة في رفضها لاحكام الفقرة (٨) من المادة
(٣) من قانون التفاض العدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وحيث ان قانون
التفاض في المادة التاسعة فقرة (١) منه قد اجاز الطعن لهذه القرارات
على ان يرفع الطعن الى مجلس التطبيق المؤلف من عضوين من كبار
موظفي وزارة المالية وعضو تعينه الوزارة التي ينتسب اليها الموظف
وان قرارات المجلس يمكن الطعن بها بطريق التمييز خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ التبليغ بها لدى محكمة التمييز الاتحادية ويكون قرارها قطعياً

(ينسخ)

وبذا يكون الحكم المميز قد جاء صحيحاً قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحويل المميّزة رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦ الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ .

 الرئيس
 العضو
 العضو
 العضو
 منحت المصود / احمد محمود الجليلي / طارق محمد العباسي / جعفر ناصر حسين

 العضو
 العضو
 العضو
 اكرم طه محمد / اكرم احمد بلال / محمد صباح محمد مطهر التمشيني
 العضو
 العضو
 عبود صباح التميمي / ميخائيل شمشون افس الازكاس